

استمرار زخم التعافي الاقتصادي وارتفاع التضخم في الولايات المتحدة يثير المخاوف

أبرز النقاط

- المؤشرات الاقتصادية الأمريكية تعكس ارتفاع معدلات النمو والتضخم يرتفع إلى ٥,٠% في مايو. والاحتياطي الفيدرالي يبقي على سياسته النقدية دون تغيير في يونيو، إلا أنه قد يبدأ قريباً التمهيد لخفض مشتريات الأصول في وقت لاحق من العام الحالي.
- النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو يبدأ أخيراً في إحراز نمو على خلفية تلاشي تداعيات الجائحة وتخفيف القيود المفروضة. ولا يتوقع إدخال تغييرات ملحوظة على سياسات المركزي الأوروبي قبل سبتمبر المقبل بالتزامن مع صدور نتائج مراجعة استراتيجية البنك.
- من المتوقع تباطؤ وتيرة الانتعاش الاقتصادي في الصين، إلا أن الشركات تواجه ارتفاع تكاليف الإنتاج. والتوجه نحو سياسة تسمح بانجاب ٣ أطفال يهدف إلى معالجة شيخوخة القوى العاملة، إلا أن تأثير تلك السياسة قد يكون محدوداً على معدلات الخصوبة.

الموردين، متجاوزاً نظيره التصنيعي لأول مرة خلال فترة التعافي الاقتصادي بعد الجائحة. وتبعث تلك البيانات على التفاؤل، إذ تشير إلى إمكانية تسجيل الناتج المحلي الإجمالي نمو مرتفع مرة أخرى في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ والذي قد يصل إلى نسبة ٩% (على أساس سنوي) بعد ارتفاعه بنسبة ٦,٤% في الربع الأول من العام، مما يجعل مستوى النمو الاقتصادي أعلى بكثير مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. إلا أن تعافي سوق العمل - الذي يعد من الأمور الهامة بالنسبة للسياسات وكذلك للحفاظ على الإنفاق الاستهلاكي - ما يزال يسير بوتيرة أبطأ إلى حد ما مقارنة بالإنتاج. وكانت بيانات الوظائف غير الزراعية مخيبة للأمل مرة أخرى في مايو، إذ ارتفعت بمقدار ٥٥٩ ألف وظيفة فقط وما زالت أقل بحوالي ٧,٦ مليون وظيفة عن مستويات ما قبل الجائحة، في حين تراجع معدل البطالة إلى ٥,٨% نتيجة لانخفاض مستويات القوى العاملة. ومن المتوقع أن يساهم النمو الاقتصادي القوي في تسريع وتيرة نمو الوظائف خلال الأشهر المقبلة، على الرغم من أن الأوضاع الحقيقية لسوق العمل قد لا تصبح أكثر وضوحاً حتى يتم التخلص التدريجي من مزايا إعانات البطالة (والتي قد تؤثر على الحافز للعمل)، والذي من المقرر أن تبدأ بعض الولايات في تطبيقه بدءاً من منتصف شهر يونيو.

ومن جهة أخرى، استمر الجدل حول توقعات التضخم وتصاعد انعكاسات ذلك على سياسات الاحتياطي الفيدرالي، إذ قفز معدل تضخم أسعار المستهلكين إلى أعلى مستوياته المسجلة في ١٣ عاماً خلال شهر مايو إلى ٥,٠% على أساس سنوي نتيجة عوامل متعددة تضمنت تزايد الطلب ونقص الطاقة الإنتاجية في القطاعات الرئيسية وتأثيرات قاعدة الأساس من الناحية الإحصائية بما في ذلك تراجع أسعار النفط في العام السابق (الرسم البياني ١). كما سجل معدل التضخم الأساسي أعلى مستوياته في ٢٩ عاماً عند مستوى ٣,٨%.

عمت موجة من التفاؤل كافة أسواق المال العالمية الشهر الماضي بفضل استفادتها من إجراءات استمرار إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية في ظل تخفيف التدابير الاحترازية لاحتواء الجائحة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، وذلك بالتزامن مع صدور بيانات اقتصادية متفائلة بصفة عامة ومؤشرات تدل على أن السلطات ليست في عجلة من أمرها لتقليص سياسات التحفيز والدعم المالي على الرغم من المخاوف المتعلقة بالتضخم. وارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز الأمريكي بنسبة ١,٩% منذ بداية الشهر حتى منتصف يونيو، بينما ظل عائد سندات الخزنة لأجل ١٠ سنوات أدنى من مستويات الذروة المسجلة في مارس والتي بلغت ١,٥٨%. كما حققت أسعار النفط مكاسب قوية، إذ تجاوز سعر مزيج خام برنت ٧٠ دولاراً للبرميل وسط تفاؤل بشأن الطلب وتشديد الأوبك لقبضتها على الإمدادات. وعلى الرغم من توافر العوامل الإيجابية على نطاق واسع، إلا أن الاقتصاد العالمي لم يخرج بعد من دائرة الخطر فيما يتعلق بالجائحة والضغط المتزايدة على الدول النامية التي لديها فرص أقل للحصول على التمويل واللقاحات، إذ تعهد قادة دول مجموعة السبع بالبدء في معالجة هذا الأمر عن طريق تزويد الدول منخفضة الدخل بما لا يقل عن مليار جرة لقاح لمحاولة إنهاء الجائحة العام المقبل، على الرغم من أن تلك الكمية أقل بكثير عن ١١ مليار جرة المطلوب توافرها وفقاً لمجتمع الصحة الدولي.

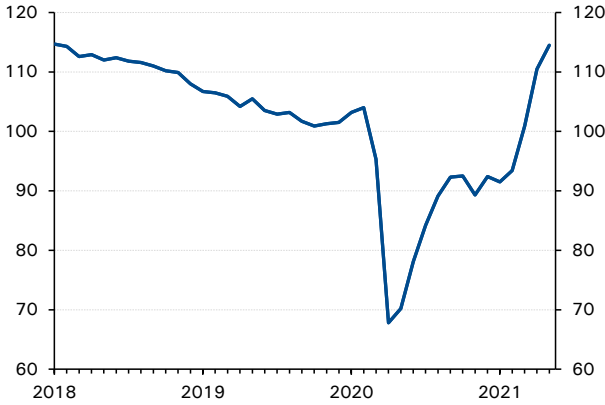
انتعاش الاقتصاد الأمريكي يدفع التضخم لأعلى المستويات المسجلة في عدة سنوات

لا تزال المؤشرات الاقتصادية تدل على تحقيق نمو قوي بدعم من تدابير التحفيز المالي الضخمة وزيادة الإنفاق على قطاع الخدمات بصفة خاصة نظراً لشدته اعتماده على إعادة فتح أنشطة الاقتصاد. وقد قفز مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات الصادر عن معهد إدارة التوريد إلى مستوى قياسي بلغ ٦٤,٠ في مايو بفضل الطلبات القوية وطول فترة تسليم

٧٥٠ مليار يورو والذي تم الاتفاق عليه العام الماضي. وسيتم توزيع النفقات التي توازي قيمتها نحو ٥% من الناتج المحلي الإجمالي على مدار خمس سنوات يتم دفعها مقدماً، وتعتبر الدول الصغرى هي الأكثر استفادة من ذلك البرنامج مقارنة بغيرها من البلدان الأوروبية.

الرسم البياني ٢: مؤشر المعنويات الاقتصادية في منطقة اليورو

(مؤشر، =100 المتوسط طويل الأجل)



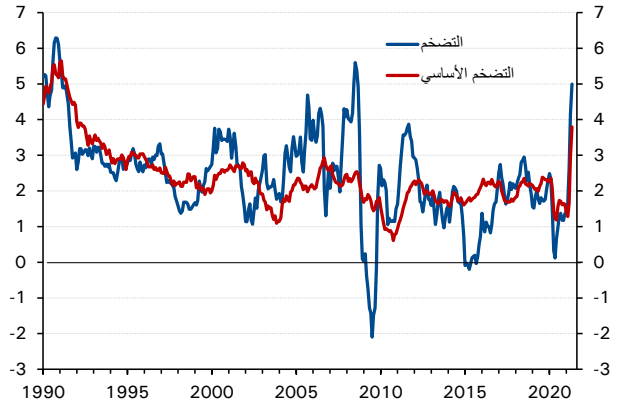
المصدر: المفوضية الأوروبية

وكما كان متوقعاً، أبقى البنك المركزي الأوروبي على سياساته النقدية دون تغيير في يونيو، إلا أنه أعاد تأكيد التزامه بالحفاظ على برنامج مشتريات الأصول الطارئ بالتدريج المرتفعة الحالية رغم التقارير التي تشير إلى توجه العديد من أعضاء البنك المركزي الأوروبي نحو إبطاء شراء السندات نظراً للتعافي الاقتصادي الذي نشهده حالياً. ومن المستبعد الآن إجراء تغييرات ملحوظة في السياسة النقدية قبل سبتمبر المقبل، عندما يحين موعد صدور نتائج مراجعة استراتيجية البنك المركزي - والتي قد تتضمن تغيير مستوى التضخم المستهدف. وبلغ معدل التضخم ٢,٠% على أساس سنوي في مايو، فيما تعد المرة الأولى التي يتخطى فيها التضخم المستوى المستهدف "قريباً من ٢% إلا أنه أقل منها" منذ أكثر من عامين. إلا أن معدل التضخم الأساسي وصل إلى ٠,٩% فقط، ويشير النمو الاقتصادي الأضعف نسبياً، وصغر حجم السياسات التحفيزية، وتزايد الطاقة الاحتياطية إلى أن مخاوف التضخم في جميع أنحاء المنطقة تبقى أقل في الوقت الحالي من الولايات المتحدة.

وفي المملكة المتحدة، قررت الحكومة تأجيل إجراءات إعادة فتح أنشطة الاقتصاد بالكامل والتي كان من المقرر تطبيقها في ٢١ يونيو لمدة أربعة أسابيع إضافية في ظل ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس - وإن كانت لا تزال متواضعة نسبياً. وتهدف تلك الخطوة إلى إتاحة الفرصة لزيادة أعداد الأشخاص الملقحين بالكامل (أي الجرعتين) والتي تعتبر من الخطوات الهامة لمكافحة سلالة دلتا المتحورة. واستمر الاقتصاد في التعافي بقوة من القيود الصارمة التي كانت مفروضة في وقت سابق من هذا العام، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٣% على أساس شهري في أبريل، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة تتراوح بين ٥-٦% على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من العام. إلا أن تأخير إعادة فتح الاقتصاد قد يؤدي إلى تباطؤ ذلك التحسن، ومن غير المرجح أن يعلن بنك إنجلترا عن أي تحول نحو سياسة أكثر تشدداً في اجتماعه المقرر عقده في ٢٤ يونيو.

الرسم البياني ١: تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية

(%، على أساس سنوي)



المصدر: Refinitiv

وفي الوقت الذي يواصل فيه الاحتياطي الفيدرالي التعامل مع هذه الضغوط التضخمية على أنها قصيرة الأجل، انخفض عائد سندات الخزنة لأجل ١٠ سنوات إلى أقل من ١,٥% (والذي عكس اتجاهه منذ ذلك الحين) بعد صدور معدلات التضخم المفاجئة في مايو.

وعلى الرغم من احتمال أن يكون معدل التضخم قد بلغ ذروته وأن يبدأ في الانخفاض خلال الأشهر المقبلة بالتزامن مع تلاشي التأثيرات الأساسية على أساس سنوي، إلا أن معدل التضخم الكلي بنهاية العام قد يظل أعلى من مستوى ٤% وقد يؤدي استمرار ارتفاع هذا المعدل إلى رفع توقعات التضخم وتزايد الأجور مما قد يترتب عليه آثار طويلة المدى. وقام الاحتياطي الفيدرالي في يونيو برفع توقعات التضخم بحددة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الشخصي لعام ٢٠٢١ إلى ٣,٤% على أساس سنوي مقابل ٢,٤% في مارس، فيما توقع الفيدرالي أن يتراجع مجدداً العام المقبل إلى ٢,١%. وقد أبقى البنك على سياساته دون تغيير كما كان متوقعاً، إلا أنه قد يبدأ قريباً في تهيئة الأسواق المالية لخفض مشتريات الأصول في وقت لاحق من العام الحالي. ويرى غالبية مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي في الوقت الحالي أن الإقدام على رفع سعر الفائدة قد يبدأ في عام ٢٠٢٣، أي قبل الموعد المتوقع سابقاً بعام على الأقل.

اقتصاد منطقة اليورو يبدأ أخيراً في التحسن

واصل النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو انتعاشه في ظل تلاشي موجة نقشي الفيروس السابقة وتخفيف القيود. إذ سجل مؤشر مديري المشتريات المركب في مايو أعلى المستويات في أكثر من ثلاثة أعوام عند مستوى ٥٧,١، كما بدأ قطاع الخدمات (٥٥,٢) في اللحاق بقطاع التصنيع المزدهر بالفعل (٦٣,١) وتمكن من سد الفجوة بين أداء القطاعين. كما تحسنت المعنويات وسط تسارع خطوات إعادة فتح الاقتصاد مما ساهم في تعزيز آفاق السفر والسياحة خلال فترة الصيف الرئيسية (الرسم البياني ٢). ومن المفترض أن يعكس هذا الأداء على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل جيد بنسبة ١,٥% على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ (-٠,٦% في الربع الأول)، على أن تتسارع وتيرته في الربع الثالث من العام رغم إمكانية تزايد معدلات البطالة (٨,٠% في مايو) نتيجة لتقليص برامج دعم البطالة. كما تساهم في تعزيز آفاق النمو الشبكة لدول الاتحاد الأوروبي خطط التمويل الأولى من نوعها (إسبانيا والبرتغال) ضمن برنامج الجيل الجديد للتعافي من تداعيات الجائحة بقيمة

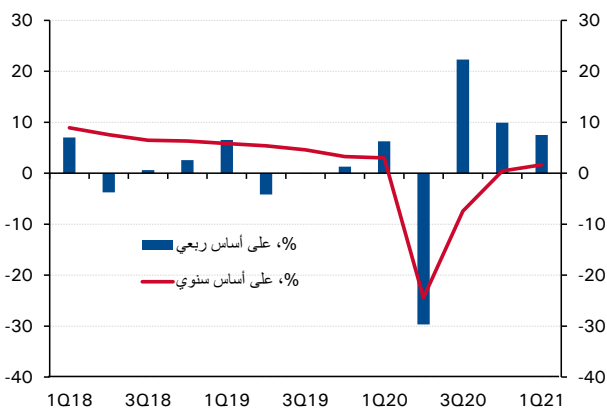
ضعف نشاط الاقتصاد الياباني في مايو

الانتعاش الاقتصادي، وأنه إذا لم يتم تحميل ارتفاع تكاليف المنتجين بالكامل على المستهلكين، فقد يضر ذلك بربحية الشركات.

تسارع وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الهند في الربع الأول من العام الحالي وإن كان بمعدلات متواضعة

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الهند خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ (الربع الرابع من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١) بنسبة متواضعة بلغت ١,٦% على أساس سنوي بدعم من تزايد الإنفاق الحكومي (٢٨% على أساس سنوي) والإنفاق الاستثماري (١١% على أساس سنوي) في ظل مواصلة الحكومة جهودها للحد من الآثار السلبية للجائحة وانعكاس تداعياتها على الاقتصاد (الرسم البياني ٣). ليسجل بذلك الاقتصاد نمواً معتدلاً للربع الثاني على التوالي (٠,٥% في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠) على الرغم من تفشي حالات الإصابة بالفيروس خلال الفترة الممتدة من مارس إلى مايو، والذي بدأ في الانحسار الآن. وكشفت أحدث البيانات الشهرية أن الاقتصاد ما يزال واقعاً تحت ضغوط شديدة. إذ تراجع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات في مايو بشكل حاد إلى منطقة الانكماش وبلغت قراءته ٤٦,٦ (٥٥,٤ في أبريل)، بينما سجل مؤشر مديري المشتريات للقطاع الصناعي أبطأ وتيرة نمو في عشرة أشهر، وصولاً إلى ٥٠,٨ (٥٥,٥ في أبريل). وعلى صعيد السياسات النقدية، أبقى بنك الاحتياطي الهندي على أسعار الفائدة دون تغيير (معدل إعادة الشراء ٤%)، إلا أنه أعاد تأكيد التزامه بدعم النمو من خلال مواصلة السياسات النقدية التيسيرية في ظل برنامج شراء أصول بقيمة ٥,٥ مليار دولار في يونيو، والذي يتبعه حزمة تحفيز أكبر حجماً بقيمة ١٦ مليار دولار في سبتمبر. ويأتي الدعم الإضافي في إطار استهداف البنك توفير السيولة للقطاعات الأكثر تعرضاً للمخاطر مثل الفنادق والسياحة، وتوفير تسهيلات ائتمانية بقيمة ٢,٢ مليار دولار للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

الرسم البياني ٣: الناتج المحلي الإجمالي للهند



المصدر: Refinitiv

ونتوقع أن يستعيد الاقتصاد زخمه في الفترة القادمة نظراً لانخفاض قاعدة الأساس لبيانات العام ٢٠٢٠ التي تمثل فترة المقارنة وذلك بفضل تزايد الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص وربما الانتعاش التدريجي للقطاع الخاص في ظل تلاشي المخاوف المتعلقة بالجائحة بفضل توافر اللقاحات وتضافرها مع جهود الحفاظ على التباعد الاجتماعي. وقد يشهد الاقتصاد

يواصل الاقتصاد الياباني مواجهة التداعيات المستمرة للجائحة وتوسيع نطاق تدابير الطوارئ للسيطرة عليها، مع تراجع أداء مؤشر مديري المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات في شهر مايو. إذ تراجع مؤشر الصناعة إلى مستوى ٥٣,٠ في مايو مقابل ٥٣,٦ في أبريل، في حين وصل مؤشر الخدمات إلى ٤٦,٥ مقابل ٤٩,٥ في أبريل. وبذلك يكون قطاع الخدمات قد تراجع للمرة السادسة عشر على التوالي وسط تمديد إجراءات الطوارئ لمكافحة تفشي الجائحة على الصعيد الداخلي وتطبيق إجراءات أكثر صرامة في أسواق التصدير الآسيوية الرئيسية. وحققت أسعار العملة اليابانية في مايو أسرع وتيرة نمو سنوي تشهدها منذ عام ٢٠٠٨، إذ ارتفعت بنسبة ٤,٩% على أساس سنوي نتيجة لارتفاع أسعار السلع العالمية على نطاق واسع، مما يعد في حد ذاته انعكاساً لارتفاع الطلب العالمي، وربما بدرجة أكبر، نتيجة للقيود المفروضة على سلاسل التوريد جراء قيود الجائحة.

إلا أن أداء الاقتصاد لم يكن اداؤه سيئاً كما كان يعتقد في الربع الأول من عام ٢٠٢١، بعد أن قامت الحكومة بتعديل البيانات الأولية للناتج المحلي الإجمالي ورفعها من -٥,١% (على أساس سنوي) إلى ٣,٩% على خلفية تباطؤ وتيرة تقليص الإنفاق على المصانع والمعدات. وعلى الرغم من مساهمة ذلك التباطؤ إلى حد ما في تخفيف مخاوف تعرض اليابان لركود مزدوج، إلا أن رئيس الوزراء يوشيهيدي سوجا يخطط لطرح حزمة تحفيز هائلة لتجنب مثل هذا السيناريو، قبل الدعوة إلى الانتخابات في سبتمبر.

سياسة السماح بإنجاب ٣ أطفال تهدف إلى معالجة شيخوخة القوى العاملة الصينية

بعد صدور نتائج التعداد السكاني التي سلطت الضوء على تزايد معدل شيخوخة المجتمع الصيني، أعلنت الحكومة عن تعديل السياسة المتبعة بإنجاب طفلين للسماح للأزواج بإنجاب ثلاثة أطفال. وتهدف هذه السياسة الجديدة إلى وقف الانخفاض المستمر في عدد السكان ممن يعتبرون في سن العمل ودعم النمو الاقتصادي على المدى المتوسط إلى الطويل. إلا أنه من غير المتوقع أن تحدث السياسة الجديدة فرقاً ملحوظاً في معدل الخصوبة، إذ تظهر أحدث الدراسات الاستقصائية تزايد المخاوف بشأن تكاليف تربية الأطفال والحصول على رعاية أطفال جيدة بتكاليف معقولة.

وكشفت بعض المؤشرات الاقتصادية الأخيرة عن تباطؤ الطلب وتزايد الضغوط التضخمية. إذ تراجع نمو الائتمان إلى ١٢,٢% على أساس سنوي في مايو، فيما يعد أبطأ وتيرة منذ فبراير ٢٠٢٠، مع توجه السلطات تدريجياً إلى تخفيف إجراءات الطوارئ وتهدئة نمو الائتمان لاحتواء مخاطر الدين. بالإضافة إلى ذلك، قفز معدل التضخم إلى ١,٣% على أساس سنوي في مايو مقابل ٠,٩% في الشهر السابق ليسجل أعلى مستوياته منذ سبتمبر. كما تسارعت وتيرة تضخم أسعار المنتجين من ٦,٨% على أساس سنوي في أبريل إلى ٩,٠% في مايو للشهر الخامس على التوالي على أساس شهري ليسجل أكثر المعدلات حدة منذ عام ٢٠٠٨، في ظل تسارع وتيرة انتعاش الإنتاج المحلي وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وما تزال السلطات تشعر بالقلق تجاه عدم استقرار

الرسم البياني ٤: سعر خام برنت
(دولار/برميل، * نهاية الشهر)



المصدر: Refinitiv، * اخر بيانات متوفرة ١٤ يونيو ٢٠٢١.

أكدت الأوبك وحلفائها في اجتماعها المنعقد في بداية شهر يونيو التزامها بزيادة الإنتاج تدريجياً بمقدار ٧٠٠ ألف برميل يومياً في يونيو بعد زيادة قدرها ٦٠٠ ألف برميل يومياً في مايو (تشمل هذه الأرقام عكس تخفيضات الإنتاج الإضافية للسعودية). وتجدر متابعة ديناميكيات العرض والطلب والضغوط التي تتعرض لها خلال الأشهر المقبلة، وهناك احتمال كبير بتراجع مخزونات النفط التجارية لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ظل نقص امدادات السوق لتصل إلى مستويات أقل من متوسط ما قبل الجائحة في ٢٠١٥-٢٠١٩، كما تتزايد إمكانية ارتفاع أسعار النفط بدلاً من تراجعها، مما قد يؤدي إلى قيام الأوبك وحلفائها لزيادة الإنتاج.

الهندي المزيد من الدعم في ظل تحسن الطلب الخارجي تماشياً مع انتعاش الاقتصاد العالمي. إلا انه نظراً للرياح المعاكسة الأخيرة التي تعرض لها الاقتصاد وسط زيادة حالات الإصابة بالفيروس، قام البنك الدولي بتعديل آفاق نمو السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ من ١,١% وخفضها إلى ٨,٣%.

أسعار النفط تكسر حاجز ٧٠ دولاراً للبرميل على خلفية استمرار التعافي الاقتصادي

اخترق سعر مزيج خام برنت الحاجز النفسي الهام ٧٠ دولاراً في ١ يونيو وتمكن من الاحتفاظ بتلك المكاسب ليصل إلى أعلى مستوياته وينتهي جلسة تداولات يوم ١٤ يونيو عند مستوى ٧٢,٩ دولاراً للبرميل (الرسم البياني ٤). ويأتي ارتفاع السعر على خلفية توقعات ارتفاع الطلب على النفط خلال فصل الصيف في نصف الكرة الشمالي واستمرار قيام الأوبك وحلفائها بتقليص الامدادات، بالإضافة إلى تزايد أسعار السلع بصفة عامة. أما على صعيد الطلب، تحسن النشاط الاقتصادي، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، وذلك بفضل تسارع وتيرة حملات التلقيح وتخفيف القيود المفروضة على التنقل. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية إمكانية تجاوز الطلب العالمي على النفط مستويات ما قبل الجائحة بنهاية عام ٢٠٢٢، فيما يعتبر تحديثاً لتوقعاتها الصادرة في مارس الماضي، في ظل توقعها تسجيل زيادة مقدارها ٥,٤ مليون برميل يومياً في العام الحالي في ٣,١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٢ وذلك بعد التراجع التاريخي بمقدار ٨,٦ مليون برميل يومياً الذي شهده عام ٢٠٢٠، بل وصل الأمر بوكالة الطاقة الدولية إلى حد التحذير من انه إذا لم تتخذ الأوبك وحلفائها خطوات نحو زيادة الامدادات في الأشهر المقبلة سوف يتعرض السوق لمخاطر ارتفاع الأسعار.



Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com